مستخلص بحث

دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر

إعداد

وردة على عويس محمود

أ.د/ محمد محمد سكران
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية جامعة الفيوم

د./ ثناء هاشم محمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية جامعة الفيوم

مقدمة

تشغل قضية المشاركة السياسية للشباب فكر المجتمع المصري قيادةً وشعباً، فقد صارت المشاركة المجتمعية البوابة الرئيسة للعبور إلى مستويات التقدم والرقي التي ينشدها المجتمع، وحيث أن قطاع الطلاب وخاصةً الجامعيين منهم من أهم القطاعات المجتمعية التي تحدث التغيير، لذا فهم في مقدمة المعبرين عن طموحات وهموم المجتمع. ليس هذا فحسب وإنما هم المصدر والمؤشر الحقيقي لمدى تمتع المجتمع بالاستقرار السياسي.

ونظراً لهذا الدور الخطير الذي يلعبه العنصر الطلابي في الجامعة خاصةً وفي المجتمع عامةً، تنبع أهمية الاتحادات الطلابية بحيث تكون المتنفس الحقيقي والوعاء الذي يحتوي كل الطاقات الشبابية وإعادة تشكيلها لتقديمها إلى المجتمع بالشكل اللائق والصحيح. ومن ثم " فإن الاتحادات الطلابية هى نمط مصغر من الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية داخل الجامعة، حيث تربي الطلاب على حرية الرأى والاستجابات البناءة فى قضايا سياسية وعربية، وتعمل الاتحادات على تشجيع الفكر السياسي الإيجابي داخل الجامعة بعقد الندوات واللقاءات مع الساسة والاقتصادين ورجال الفكر لاستعراض أنماط الحياة السياسية فى المجتمع العربى والمعاصر، ولتنمية الوعى والحس السياسي لدى الشباب ليميزوا بين الأفكار الإيجابية والمغرضة والمتطرفة"(١)

وبالرغم من تلك المكانة المتميزة التي تحظى بها الاتحادات الطلابية على مستوى العالم، فإن العديد من أدبيات التربية تؤكد أنه " لا يوجد إنصاف لفئة الشباب في دورهم بممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فنرى أنهم يقابلون بمزيد من التهميش والإهمال وقلة التوجيه وقلة التخطيط التنموي مما حد من استثمار الطاقة الشبابية في كثير من المجالات"(٢).

ولم تكن المشاركة الطلابية بمنأى عما يحدث في المجتمع؛ لذا فهي تتأثر بالعديد من العوامل المجتمعية التشريعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ومع أهمية دور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة ، ووجود العديد من العوامل المؤثرة التي قد تحد من قيامها بدورها، يتطلب الأمر دراسة علمية متأنية لدورها السياسي في ضوء تتبع التطور التاريخي للوائح الطلابية في الجامعات المصرية بالاضافة إلى دراسة مقترحات ومسار تعديل اللائحة الجديدة وأهم الاشكاليات المثارة حول نصوصها، خاصة في ظل الأحداث السياسية الأخيرة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير، ومحاولة رصد وتحليل لما يمكن أن ينجم من آثار لهذه الثورة على الجامعة والحياة السياسية فيها.

وتأتي ضرورة هذه الدراسة للتعرف على دور الاتحادات الطلابية في تكوين الفكر السياسى الصحيح والإيجابى داخل الجامعة والذي سوف ينعكس بدوره على المجتمع على كافة المستويات والأصعدة، وحتى لا يكون طلابها نهباً للأفكار والاتجاهات الهدامة التي تعمل على نشر التطرف الفكري والديني اللذين يولدان حالة من عدم الاستقرار وسيادة لثقافة العنف وسوء الفهم في المجتمع.

لذا فإن الاطلاع على الدراسات السابقة التي تمت في مجال الدراسة الحالية، من شأنه أن يثري الباحثة والدراسة بمعلومات كثيرة أهمها أنها تلقي الضوء على النقاط التي تناولتها هذه الدراسات، وبالتالي تتأكد الباحثة من أن موضوع بحثها لم تتطرق له الدراسات السابقة، كما أنها تزيد من علم الباحثة واطلاعها على جوانب متعددة بموضوع بحثها، ومن هنا يأتي ضرورة عرض هذه الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

وبالرجوع إلى الأدبيات التربوية هناك بعض الدراسات السابقة فى هذا المجال كما يلى:

في دراسة قامت بها "نادية رضوان" (١٩٧٧)[٣]، استهدفت التعرف على مدى وعي الطلاب برسالة اتحاد الطلاب والتعرف على المشاكل الحقيقية في حياة الطلاب. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انخفاض نسبة الطلاب الذين يعلمون بوجود لائحة للاتحادات والحقوق التنظيمية الخاصة بها، وأن عدم الإيمان بفاعلية الاتحادات الطلابية هو أول الأسباب التي تمنعهم من ترشيح أنفسهم للعضوية فيه، كما توصلت أيضاً إلى أن هناك تدخل في الانتخابات الطلابية من قبل رؤساء الاتحادات السابقين وجهات تابعة للسلطة، فضلا عن ضعف الاتصال بين الاتحادات وبين القاعدة الطلابية.

وفي دراسة أخرى أجراها "عماد سعودي(١٩٩٢)[٤]، استهدفت الكشف عن واقع وإدارة وتنظيم الاتحادات الطلابية الجامعية في مصر، ومدى تحقيق أهدافها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أسلوب انتخاب أعضاء لجان الاتحادات الطلابية الجامعية نادراً ما يؤدي إلى اختيار ممثلين حقيقيين للقاعدة الطلابية، فضلا عن استبعاد بعض الطلاب الذين يرشحون أنفسهم في الانتخابات من قبل الأمن والكليات وأخيراً الجامعات رغم انطباق شروط الترشيح عليهم، وكذلك نادرا ما يكون الطالب المرشح لديه برنامجاً انتخابياً أو يكون معروفا لمعظم الطلاب.

وثمة دراسة أخرى قام بها "مجدي يونس"(١٩٩٥)[٥]، واستهدفت التعرف على المعوقات التي تؤدي إلى عزوف الطلاب عن المشاركة الايجابية في انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف اقبال الطلاب على الترشح للانتخابات الطلابية، وأن من أهم أسباب عزوفهم عن التقدم عدم توفر وقت فراغ بسبب نظام الترم، إضافة إلى القيود المفروضة على الاتحادات الطلابية ، وكذلك التلاعب بأوراق المرشحين واستبعاد بعضهم دون سبب مقبول.

وهناك دراسة أجنبية قام بها Mehrdad Mashayekhi (٢٠٠١)"[٦]،واستهدفت تقديم تحليل تاريخي لأهم العوامل التي ساهمت في إحياء

الحركة الطلابية مابعد الثورة في إيران بعد سبعة عشر عاماً من السلبية والسكون، وكذلك التعرف على الثقافة السياسية الجديدة لهذه الحركة، وما يميزها عن الحركات السابقة سواء كانت قبل أو خلال الثورة الاسلامية في الجامعات الحكومية والخاصة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحركة الطلابية بعد الثورة الايرانية يمكن تسميتها بحركة الاحتجاجات الطلابية مقارنة بالحركات الأخرى التي تشكلت قبل وخلال الثورة؛ نظراً لكثرة الاحتجاجات الطلابية التي قامت بها، حيث تم منع بعض المجموعات الطلابية من معالجة ومناقشة اهتماماتهم على المدى الطويل من وجهة نظر مستقلة، واضعاف الاتصال والحوار بين فئات الطلاب المختلفة، بالرغم من التحرر النسبي للنظام السياسي عام ١٩٩٧.

وفي دراسة لـ Naqshabandi, B; Makhadmih, D (٢٠٠٢)[٧] واستهدفت التعرف على المشاركة السياسية لطلاب جامعات الأردن (الحكومية والخاصة) وأهم العوامل المؤثرة في مشاركتهم . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه ليس هناك اختلافات واضحة بين الجامعات الخاصة والحكومية فى المشاركة السياسية لدى طلابها. كما أوضحت الدراسة أن المشاركة السياسية للطلاب داخل الجامعة أعلى من خارجها، وأن المشاركة السياسية للطلاب لا تعتمد على العامل الاقتصادي مما يؤكد أن الطلاب لديهم ثقة محدودة في المناخ السياسي عامةً، كما أن هناك فروقاً واضحة في المشاركة السياسية بين الطلاب والطالبات خارج الجامعة.

أما دراسة Towns, William (٢٠٠٥) (٨). استهدفت التعرف على الجوانب التاريخية للحركة الطلابية من بداية ظهورها في أوائل ١٨٠٠م، ومن ثم التعرف على نشأة وتطور الاتحادات الطلابية في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لم تكن هناك دراسة تاريخية شاملة لنشأة وتطور الحركة الطلابية، كما انه لا يوجد تأريخ كامل للاتحاد بجامعة KU؛ لذا تتبع الدراسة أصول الحركة الطلابية للاتحاد في انجلترا واسكتلاندا في القرن التاسع عشر، وبذلك فإن هذه الدراسة تعد حدثاً يربط أكبر

حركة طلابية للاتحاد فى التاريخ مع صعود اتحاد الطلاب في جامعة كانساس. ومن خلال ربط هذه التواريخ المنفصلة توصلت هذه الدراسة إلى ملء الثغرات في أدبيات تاريخ الحركة الطلابية ومن ثم المساهمة في التاريخ العام للتعليم العالي.

وفي دراسة قام بها "إسلام حجازي" (٢٠٠٩) [٩]، واستهدفت التعرف على مدى انصراف الشباب الجامعية عن المشاركة السياسية ومدى معرفتهم بواقعهم السياسي وشروطهم لتحقيق هذه المشاركة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من درجة الثقة السياسية لدى الشباب عن النظام وحجم مشاركتهم في الأنشطة السياسية التقليدية. كما أن هناك تحول من جانب غالبية الشباب النشط سياسياً نحو استخدام الأنماط غير المألوفة من ممارسات المشاركة مثل إنشاء الكيانات البديلة (الاتحاد الحر) والموازي لاتحاد الجامعة، والتفاعل مع ظاهرة التدويين السياسي وهي استخدام المدونات الالكترونية في مناقشة القضايا السياسية على صفحات الانترنت.

وفي دراسة لـ Jungyun Gill & James Defronzo (٢٠٠٩)[١٠]، استهدفت التعرف على الحركات الطلابية في بعض دول العالم، والتي شهدت حركات ثورية، بدءاً من الحركات التي التزمت بأنشطة طلابية محدودة الأثر، وانتهاء بالحركات الثورية حول العالم، والتي تم تصنيفها بشكل يسمح بالمفاضلة والمقارنة فيما بينها؛ للوقوف على تمييز للحركات الطلابية واتجاهاتها الفكرية والسياسية، والتي تمثلت في الحركات الإصلاحية، الراديكالية، الثورية البنائية، الثورية الاجتماعية... وغيرها من هذه التصنيفات للحركات الطلابية.

التعليق على الدراسات السابقة.

- اتفقت الدراسات العربية على أنه ليس هناك دوراً ملموساً للاتحادات الطلابية أو المجالس الطلابية في تنمية أو تعزيز المشاركة السياسية، بالرغم من أن الاتحادات الطلابية تقوم على مباديء المشاركة السياسية من ترشح وانتخاب واختيار القادة، مما أدى إلى لجوء الشباب لاستخدام الأنماط غير المألوفة من ممارسات المشاركة مثل إنشاء الكيانات البديلة والتفاعل مع ظاهرة التدويين

السياسي وهي استخدام المدونات الالكترونية في مناقشة القضايا السياسية على صفحات الانترنت.

- بينما أكدت الدراسات الأجنبية على توفر الوعي السياسي الذي يتحول إلى مشاركة فعلية للحقوق السياسية، وأن الوعي السياسي كان أكثر ارتباطا بالتنشئة السياسية في وقت مبكر، والخبرات الحياتية، مع عرض تاريخ الحركة الطلابية العالمية، ومن ثم ألقت الضوء على أهم العوامل التي تؤثرعلى عملية المشاركة السياسية.

- يتضح مما سبق أنه وبالرغم من أن بعض هذه الدراسات تمت في مجتمعات أخرى غير المجتمع المصري، إلا أن موضوع المشاركة السياسية للشباب الجامعي من الموضوعات الحيوية التي تتناولها العلوم التربوية والسياسية، مما أفاد الباحثة في صياغة وتحديد الأسئلة والتعرف على أبعاد المشكلة بما يحقق عنصري الجدة والموضوعية، مع مراعاة الأبعاد الثقافية والسياسية والتربوية للمجتمع المصري.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ولما كان قطاع الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة، لا يمكن إسقاطه من حسابات العمل الوطني، تأتي أهمية دور الاتحادات الطلابية في إعادة تشكيل وتوجيه المنظومة الفكرية والمعتقداتية السياسية لدى شباب وطلاب الجامعة ليصبح كياناً فعالاً ومؤثراً في الحياة الجامعية، وبالرغم مما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج ساهمت في تحديد العوامل التي تقف وراء ضعف المشاركة السياسية لطلاب الجامعة من خلال اتحاد الطلبة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى البحث والدراسة لدور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة، خاصة في ظل اللائحة الطلابية الجديدة، ومن ثم جاءت ضرورة ومبررات هذه الدراسة.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

"ما دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

١- ما مدى معرفة الطلاب وموظفو رعاية الشباب بالاتحاد؟
٢- هل توجد فروق دالة في درجة المعرفة بالاتحاد بين عينة الدراسة على أساس نوعية الدراسة، والموقع الجغرافي للجامعة؟
٣- ما واقع دور الاتحاد في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر من وجهة نظر الطلاب وموظفي رعاية الشباب وأعضاء هيئة التدريس؟
٤- هل توجد فروق دالة في واقع دور الاتحاد في تنمية المشاركة السياسية بين عينة الدراسة على أساس نوعية الدراسة، والموقع الجغرافي للجامعة؟
٥- ما التصور المقترح لتفعيل دور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل جانبين أساسيين هما:

- المشاركة السياسية من حيث المفهوم والمستويات.
- اتحاد الطلبة، ومدى معرفة عينة الدراسة به والحقائق التنظيمية والوظيفية له، ومدى معرفتهم بواقع دوره في تنمية المشاركة السياسية من وجهة نظرهم، فضلاً عن التوصل إلى تصور مقترح لتفيل دوره.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

١- أهمية دراسة قطاع الشباب الجامعي رأسمال الحاضر وصانعي المستقبل السياسي، نظراً لطبيعة وخطورة دور هذا القطاع .
٢- مسايرة الدراسة للاهتمامات العالمية ورؤى الاصلاح السياسي بدراسة ومناقشة الدور السياسي للشباب.
٣- إثارة قدراً من الوعي لدى طلاب الجامعة حول الحقوق الطلابية في المشاركة السياسة.
٤- الدعوة إلى خلق مناخ علمي حر يتيح للطلاب حرية الرأي والنقد البناء والمشاركة الايجابية داخل الحرم الجامعي.
٥- ما قد تتوصل إليه الدراسة من تصور مقترح قد يفيد في تفعيل دور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر.

منهج الدراسة.

تفرض طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهتم بدراسة الحقائق الراهنة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة الأحداث(١١)، فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي للتعرف على التطور التاريخي للحركة الطلابية.

الإطار النظري

تعد المشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها، ومهما تناقضت المقاربات السياسية والاجتماعية والفلسفية، فإن المشاركة أوسع من أن تؤطر في زمان ومكان، فهي منفلتة عن كل هيكل وظرف سياسي وتاريخي، لصعوبة تحديد أنماطها، وهي أعمق من أن تختزل إلى صيغة أيديولوجية وحضارية واحدة(١٢).

ومن ثم فإن المشاركة السياسية عملية اجتماعية- سياسية طوعية أو رسمية، تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً ومتواصلاً، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها، والفهم الواعي لأبعاد العمل الشعبي وفعاليته، ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية على كافة المستويات أم تحديداً لغايات عليا في المجتمع ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتشكيله، فضلاً عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح والمستحدث من ميكانيزمات الرقابة والضبط والتقويم(١٣).

لذا يمكن تعريف **المشاركة السياسية إجرائياً** بأنها "الأنشطة الطوعية المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها المواطن العادي (الطالب) بمفرده أو في إطار الجماعة، والتي يتم اختيارها على أساس من الوعي والثقافة السياسية لديه لكي يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية ويشارك في صياغة النظام السياسي ووضع أهدافه العامة بهدف التأثير على دوائر صنع القرار سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية بشرط أن يتوافر المناخ السياسي لتحقيق هذه الأنشطة"

ويشتمل هذا التعريف على عدة عناصر أساسية للمشاركة السياسية وهي:

- أن تكون أنشطة طوعية نابعة من اختيارات الفرد وقناعاته وليست مفروضة عليه.
- أن تشمل كلا المظهرين للأنشطة السياسية المباشر منها وغير المباشر وأن يقوم بها المواطن العادي والذي لا تتصل مشاركته بمهام عمله أو وظيفته الرسمية سواء كان بمفرده أو في إطار الجماعة.
- أن تكون عملية هادفة تسعى للمشاركة في صياغة النظام السياسي ووضع أهدافه العامة بهدف التأثير على دوائر صنع القرار، ومن ثم الخروج من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي للمشاركة.
- من شروط عملية المشاركة السياسية توافر الوعي السياسي والثقافة السياسية اللتين تعينا المواطن على حسن الاختيار من بين البدائل المتاحة وكذلك اختيار النشاط السياسي المناسب والذي ينجح في تحقيق الهدف المرجو منه، إضافة إلى ضرورة توافر المناخ السياسي المناسب لممارسة هذه الأنشطة.
- أن تكون الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وهذا يتوقف على المناخ السياسي المتاح فأثناء الاحتلال يكون العنف السياسي المتمثل في الاغتيالات والمظاهرات والثورات هي الخيار البديل لفشل الأنشطة القانونية في تحقيق هدف الاستقلال سواء كان الاحتلال خارجياً أو داخلياً مثل حالات الخروج على الحاكم الظالم.

وبالنسبة إلى موضوع الدراسة الحالية، فإن الباحثة ترى أن الطالب الجامعي مواطناً عادياً في كل الأحوال سواء داخل أروقة الجامعة أو خارجها في محيط المجتمع الواسع، ومن ثم له كل الحقوق المدنية والسياسية داخل الجامعة وخارجها، وعليه كل الواجبات؛ ولهذا ينطبق التعريف السابق على الطالب الجامعي أيضاً حيث يسعى إلى التأثير على دوائر صنع القرار في الجامعة من خلال القنوات المشروعة المتمثلة في الاتحادات الطلابية وأحياناً الخروج عنها في إضرابات واحتجاجات في حالة فشل الاتحاد الممثل لهم في تحقيق أهدافهم.

تصنيف ميلبراث لمستويات المشاركة السياسية

وفي هذا السياق يأتي تصنيف **ماليبراث**[١٤]، حيث يصنف أنشطة المشاركة السياسية طبقاً لدرجة فاعليتها - من أعلى إلى أسفل- إلى أنشطة فعالة، وأنشطة انتقالية، وأنشطة للمشاركين عن بعد (المتفرجين)،

أنشطة فعالة (النشطين)	- تولي مناصب - الترشيح لمناصب عامة - الانضمام للحزب - المساهمة بالوقت في الحملات الانتخابية - الدعوة لجمع تمويل للحزب
أنشطة انتقالية	- الاشتراك في اجتماعات الحزب - التبرع بالمال للحزب - الاتصال بالمسئولين والقادة
أنشطة المشاركة عن بعد (المتفرجين)	- وضع ملصقات وشارات ذات طابع سياسي - محاولة التأثير على قرار الآخرين الانتخابي - النقاش السياسي - التصويت - التعرض لمنبهات سياسية

هرم ماليبراث لتصنيف أنشطة المشاركة السياسية

وبالنظر إلى الشكل التوضيحي السابق، كما أن أنشطة المشاركة مرتبة وفقاً لمعيار التكلفة والجهد اللازم لانجازها ترتيباً تصاعدياً، ولذلك يتناقص حجم المشاركين تدريجياً كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم حيث يزداد الجهد في الفئة النشطة والتي أطلق عليها فئة "النضال السياسي"، ولكي يصل الإنسان إلى مرحلة أعلى في التسلسل الهرمي السابق، يحتاج إلى توفر المناخ المساعد على وصول الفرد إلى هذا المستوى، كما يلاحظ أن هذا التصنيف لم يشتمل على الأنشطة غير القانونية أو العنيفة فبمستويات المشاركة السياسية.

العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

أكدت معظم أدبيات المشاركة السياسية على وجود مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على طبيعة وأنماط المشاركة السياسية، وعلى أساس قدرة تفاعل الفرد مع هذه العوامل واستجابته لها سواء بالرفض أو التأييد وقبوله لها بالإيجاب أو السلب، يتم تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين عوامل ذاتية ، وعوامل بيئية ومجتمعية كما يلي:

أ- العوامل الذاتية

وتشمل العمر، الدخل، والمستوى التعليمي، ومحل الإقامة والمهنة، والنوع وعضوية الفرد داخل الجماعات.

١- العمر

تمثل العلاقة بين العمر والنشاط السياسي نمطاً متسقاً ومتناسقاً، حيث تزداد أهمية العمر لكونه طريقه لتحصيل الخبرات والمعلومات والمعارف بصفة عامة أو السياسية بصفة خاصة. وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين حيث يرون أن المشاركة تزداد تدريجياً مع التقدم في العمر، وتبلغ ذروتها في الأربعينات والخمسينات ثم تبدأ في الانحدار مع التقدم في العمر بعد ذلك(١٥).

وكذلك ما أثبتته الدراسة التي أجريت على خمس دول وهم (الولايات المتحدة – اليابان – النمسا – نيجيريا – الهند) وقد وجد في جميع الدول أن الشباب بصفة خاصة غير نشط في التصويت في الانتخابات، مما يعكس الفرص القليلة المتاحة أمام الشباب للمشاركة في أنشطة الانتخابات في العديد من الدول، باختصار توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين العمر والمشاركة السياسية تظهر مزيجاً ممتعاً من التشابه عبر الدول مقروناً ببعض الاختلافات الطفيفة(١٦).

٢ – الدخل

أكدت بعض الدراسات الامبيريقية على أن الأكثر فقراً هم الأقل نشاطاً سياسياً، وأنهم يدلون بأصواتهم في الانتخابات بنسب ضعيفة مقارنة بأصحاب الثروة في المجتمع(١٧).

ويأتي هذا نتيجة تدهور المستوى والمعيشة، وقلة نصيب الفرد من الغذاء، وسوء الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض وزيادة معدلات البطالة، بحيث يكون كل هم المواطن هو كيفية الحصول على القوت اليومي من أجل الحفاظ على

الكيان العضوي والجسدي من الهلاك، بمعنى أنه لا يبحث إلا عن حقوق حد الكفاف(١٨).

في الوقت الذي يستطيع فيه صاحب الدخل الأعلى شراء الكتب والالتحاق بالمؤسسات السياسية وممارسة النشاط السياسي مستغلاً قدرته علي تحصيل أوعية المعرفة السياسية التي عادة ما تتطلب توافر المال، وهنا لابد من الإشارة إلي أن الأمر يتوقف علي القيمة المدركة للدخل وكيفية إنفاقه، وليست قيمة الدخل المادية ذاتها.

٣ – المستوى التعليمي

يلعب التعليم دوراً وظيفياً في تنمية الوعي السياسي للفرد، حيث أن الفرد الأفضل تعليمياً يكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف المرتبطة بالموضوعات السياسية ويتأكد الدور الذي يقوم به التعليم في هذا الصدد من خلال التنشئة السياسية وتنمية الوعي بالثقافة السياسية لدي المتعلمين، ولقد أوردت بعض الدراسات عدة حقائق عن أثر مستوي التعليم في المشاركة السياسية منها أن(١٩):

- الفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر إلماماً ووعياً بتأثير الحكومة في الفرد من المواطن الأقل تعليماً
- الفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر ميلاً لمتابعة الأحداث والقضايا السياسية .
- الفرد الأكثر تعليماً تكون بؤرة اهتمامه الموضوعات السياسية أكثر من نظيره الأقل تعليماً
- الفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر ميلاً للدخول في مناقشات مع الآخرين حول المشكلات والموضوعات العامة بالموضوعات العامة المرتبطة بالسياسة.
- الفرد الأكثر تعليماً يميل إلى أن يكون عضواً فعالاً في بيئته السياسية والاجتماعية.

وترى هذه الدراسات إلي أن التعليم يتيح فرص الاتصال والتباين فى وجهات النظر والمناقشات الحرة التي تساعد في عملية الإلهام بالمعلومات والمعارف ذات الصلة بالموضوعات السياسية.

٤ - محل الإقامة والمهنة

يقصد به الأثر الذي يحدثه مكان إقامة الفرد سواء في الريف أو الحضر على مستوى مشاركته السياسية، وإن كانت المقارنة تأتى عادة في صالح المناطق الحضرية والمدن على حساب المناطق الريفية، ربما بفعل توفر شبكات الاتصال الجماهيري في المدن، وقرب قاطنيها من مراكز وصنع القرار.

إلا أن الباحثة ترى أنه ربما يكون هذا الفارق في زوال، بل وربما تتساوى المدينة مع الريف في درجة المشاركة وذلك بسبب ثورة الاتصالات وغزوها لجميع المناطق حتى العشوائيات، وكذلك سهولة المواصلات وسرعة الانتقالات، فضلاً عن الهجرة الداخلية والانتقالات اليومية بين الريف والمدينة ، ومن ثم لم تعد الإقامة الحضرية معياراً بالنسبة للمشاركة السياسية بقدر ما أصبح مدى انتشار نمط الحياة الحضرية في الريف أو المدن هو المعيار الأمثل لقياس هذا الأثر.

كما تؤثر طبيعة وخصائص المهنة على مستوى المشاركة السياسية، فهناك بعض المهن التي تشترط عضوية تنظيمات مهنية يمكن للفرد من خلالها ممارسة النشاط السياسي، وبعض المهن الأخرى تتيح للفرد وقتاً يمكن استثماره في المشاركة السياسية، وهناك بعض المهن التي تتطلب ممارستها اختلاطاً بالمجتمع ومعرفة أحواله، ومن ثم يؤثر كل ذلك على المشاركة السياسية(٢٠).

٥- النوع وعضوية الفرد داخل الجماعات.

تؤكد بعض الدراسات على ضعف تأثير النوع على المشاركة السياسية في الأجيال الشابة، نتيجة غياب الثقافة السياسية التقليدية القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة، بمعنى أن درجة مشاركة الرجال أو النساء في المجتمعات لا تتوقف على النوع ذاته، وإنما على إدراك المجتمع للنوع ومستوى التحديث الاجتماعي والثقافي الموجود في تلك المجتمعات(٢١).

فضلاً عن التحاق النساء بالجماعات والجمعيات المختلفة وحصولها على عضوية هذه الجماعات – مثل الرجال- ومن هذه الجماعات الأحزاب السياسية، الجمعيات التطوعية والخيرية، مؤسسات المجتمع المدني، والأندية كل هذا أدى إلى تراجع الاتجاه التقليدي الذي يرى بزيادة نسب مشاركة الرجال عن النساء، والاعتراف بأهمية إدراك المجتمع أن المصلحة العامة تتحدد بقدرة الفرد على خدمة مجتمعه والمشاركة في تحقيق أهدافه بغض النظر عن كونه رجلاً أو إمرأة.

ب- العوامل المجتمعية والبيئية.

تتحدد العوامل المجتمعية في عدة نقاط وهي: الموروثات الثقافية (الثقافة العامة للمجتمع)، النظام السياسي، ودرجة الثقة السياسية، والمؤسسات التنظيمية الوسيطة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة كما يلي:

١- الموروثات الثقافية

تعتبر الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، حيث تكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة.

ففي المجتمعات الديمقراطية تعمل الثقافة السياسية على تشجيع المشاركة في الأنشطة المختلفة في الحياة السياسية للمجتمع، حيث المشاركة في اتخاذ القرارات وفي ممارسة الأنشطة التي تحقق له مستوى حياة أفضل. أما في المجتمعات الديكتاتورية فلا تهدف الثقافة السياسية إلى قيام الأفراد بأي دور في الحياة السياسية لمجتمعهم، بل تجعلهم يمارسون الأدوار التي يحددها لهم هذا النظام. هذا وقد تظهر اختلافات سياسية داخل النظام السياسي الواحد، الأمر الذي يعمل على ظهور ثقافات الفرعية داخل المجتمع"[٢٢].

ومن ثم يمكن القول بأن حرص النظام على نشر الثقافة السياسية القائمة على تعظيم الحقوق الفردية وتعظيم قيمة المواطنة في الوعي الجمعي للمواطنين سيؤدي إلى توسيع درجة المشاركة السياسية وزيادتها، أما حرص النظام على نشر الثقافة التسلطية والإذعانية التي تهدف إلى تهميش دور الفرد- المواطن لصالح الحاكم ستؤدي إلى ضعف نسب المشاركة السياسية وزيادة درجة الركود السياسي[٢٣].

٢- النظام السياسي

إذا كانت المشاركة السياسية تتأثر بنوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع من المجتمعات، فإنه يتشكل وينمو متأثراً بالنظام السياسي القائم في المجتمع، والنظام السياسي بمعارفه وتوجهاته وقيمه وسلوكياته يشكل المكون الرئيس للثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، فلا يوجد مجتمع حديث ديمقراطياً كان أم ديكتاتورياً لا يهتم بتنمية الوعي السياسي لأفراده فبدون معرفة أفراد المجتمع

بنظامه السياسي، قيادته، ومؤسساته، وإدراكهم لقضاياه ومشاركتهم في هذا النظام بطريقة أو بأخرى لن يستقر النظام ولن يتسنى له الاستمرار أو حتى البقاء(٢٤).

لذا ينبغي على النظام السياسي تأمين حرية الفرد والسعي لاستثمار طاقاته من خلال تنمية الوعي لديه وتزويده بالمعارف والمعلومات المتعلقة بالنظام السياسي وقياداته ومؤسساته التشريعية والتنفيذية، والوقوف على كافة قضاياه السياسية حتى يتسنى لأفراد الشعب القدرة على اختيار نواباً وطنيين يمارسون السلطة ممثلين للشعب ونيابة عنه.

٣- درجة الثقة السياسية

تعد الثقة من أهم القيم الأساسية البناءة في العلاقات الاجتماعية بصفة عامة، والعلاقات السياسية بصفة خاصة، حيث يتم من خلالها فرض النظام وتحقيق الاستقرار وتعرف الثقة في النظام بأنها عبارة عن ثقة المحكومين في الأفراد القائمين على السلطة من خلال حرصهم على تلبية المصالح العامة التي تخدم المجتمع، وبهذا تتضمن الثقة السياسية عنصرين غاية في الأهمية أولهما القدرة وثانيهما المسئولية، أي أن اختيار القائمين بالحكم يأتي نتيجة الإيمان بقدرتهم على تحقيق العمل بكفاءة وفعالية، وحماية المصالح العامة وتزداد درجة الثقة في النظام إذا أبدى النظام حرصه على أخذ كل المصالح في الاعتبار عند صنع أي سياسة إو إصداره لأي قرار(٢٥).

٤- المؤسسات التنظيمية الوسيطة

تعد المؤسسات التنظيمية الوسيطة من أهم العوامل المجتمعية المؤثرة على درجة المشاركة السياسية للأفراد وتتمثل هذه المؤسسات في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وتتمثل أهمية هذه المؤسسات في كونها الوسيط بين الحاكم والمحكوم، حيث تسعى إلى رصد احتياجات ومتطلبات المحكومين لتعمل جاهداً إلى إيصالها إلى الحاكمين، وعلى قدر صدق هذه المؤسسات وفاعليتها واستقلالها عن الحكومات ووضوح رؤيتها وشعبية قادتها، تتحدد درجة المشاركة وتحفيز المواطنين للالتحاق بها، وإذا فشلت في تحقيق الفاعلية السياسية المرجوة منها، أدى ذلك إلى انخفاض نسب المشاركة السياسية.

٥- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة

إن التطور الاقتصادي للبنية الاجتماعية للدولة له أثر على الحياة السياسية، فالتطور الاقتصادي للمجتمعات يرتبط بزيادة حادة في المعدل العام للمشاركة السياسية(٢٦).كما أن ارتفاع المستوى الاجتماعي والسياسي يمكن الفرد من الانخراط في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية، حيث الظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لتحفيز الفرد على المشاركة السياسية، إضافة إلى أن هذا الفرد ذو المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع يملك فترات من الفراغ تمكنه من استغلالها في اكتساب الثقافة، ومن ثم المشاركة.

وعلى خلاف ذلك، تأتي الشرائح ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض والتي عادة ما تكون منشغلة بإشباع الاحتياجات الأساسية التي تستغرق كافة وقتها لتصبح المشاركة السياسية بالنسبة لها رفاهية لا يقدرون على دفع ثمنها، خاصة في سعيهم اللاهث وراء القوت اليومي.

ومن ثم يقع على النظام السياسي عبء إتاحة فرص المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها من خلال تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، وتوفير وتأمين سبل العيش الكريم لأفراد المجتمع، " فعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي للمواطن العادي لا يمكنه من المشاركة السياسية، ويبدد طاقة الأفراد الذين يعيشون دون مستوى الكفاف الاقتصادي في الصراع اليومي بهدف الحصول على القوت"(٢٧).

مفهوم الاتحادات الطلابية

يعرف **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** مفهوم **"الاتحاد"** بأنه "انضمام بعض الأفراد أو الجماعات إلى بعضها البعض لتحقيق هدف مشترك كاتحاد الطلبة أو اتحاد الدول"(٢٨)، كما تعني كلمة "اتحاد" بالمعنى اللفظي "تجميع للأفراد المتناثرة والعناصر المبعثرة في كل موحد متجانس، بمعنى آخر هو ضم للوحدات وإدماج للمتفرقات في وحدة متميزة متماسكة تسعى لتحقيق أغراض معينة"(٢٩).

ويمكن تعريف **الاتحادات الطلابية إجرائياً** بأنها "تنظيمات رسمية شرعية تتشكل من عدد من الطلاب وفق آليات ديمقراطية محددة، لتعبر عن القضايا والمصالح الطلابية، وتمثلهم أمام الجهات المعنية، على أن تكون حلقة الوصل بين

الأجهزة الإدارية والقاعدة الطلابية، بمعاونة من أعضاء هيئة التدريس وموظفي رعاية الشباب بالجامعة، لتنفيذ كافة الأنشطة الطلابية".

حيث يؤكد التعريف على عدة نقاط رئيسة وتتمثل في أنها:

- القنوات الشرعية التي يمارس من خلالها الطلاب أنشطتهم المختلفة.
- تمثيل الطلاب أمام الجهات المعنية، ومن ثم ضمان حق التمثيل الطلابي في جميع الجهات، الأمر الذي يؤدي إلى المشاركة في اتخاذ القرار داخل مؤسساتهم التعليمية وخارجها، بما يحقق مصالحهم.
- التأكيد على ضرورة الوحدة والتعاون بين أعضاء الاتحاد، وأعضاء هيئة التدريس، وموظفي رعاية الشباب.
- التأكيد على حق الطلاب في ممارسة كافة الأنشطة دون حظر نوع معين من الأنشطة، يجعل من الاتحادات الطلابية أحد الميادين الرئيسة لتربية الطلاب ديمقراطياً وسياسياً، كما تساعد الإجراءات المصاحبة لتكوين الاتحادات الطلابية من ترشح، ودعاية، وتصويت، وانتخاب وما يعقب ذلك من مسئوليات على تأكيد دعائم الديمقراطية داخل الجامعة، وبناء الشخصية المسئولة الواعية.

أهداف الاتحادات الطلابية

ارتفعت المطالب الطلابية - في أعقاب الثورة- التي نادت بإعادة النظر في اللائحة الطلابية مرة أخرى، من خلال إلغائها وإصدار لائحة جديدة تهدف إلى تطوير اللائحة السابقة، وإصلاح ما شابها من خلل، لذا فقد استجابت الحكومة وعملت إلغاء اللائحة الطلابية (١٩٧٩) واستبدالها بأخرى تعمل على تطوير أهداف الاتحادات الطلابية ومن أهدافها ما يلي(٣٠):

- تمثيل الطلاب في القرارات والسياسات المتعلقة بهم والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وتوصيل آرائهم إلى إدارة الكلية أو المعهد أو الجامعة (بحسب الأحوال) من خلال حضور أمين الاتحاد أو من ينوب عنه بكافة المجالس الجامعية المنصوص عليها بالقانون بعد توجيه الدعوة إليه سواء تقدم بطلب لذلك أم لا.
- توثيق الروابط بين جموع الطلاب من جهة وبينهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين ومد جسور التفاهم معهم من جهة أخرى.

- الدفاع عن مصالح جموع الطلاب والتواصل مع الجهات المختلفة لتوفير وتحسين الخدمات المقدمة لهم.
- تيسير ممارسة الطلاب للتعبير عن آرائهم بحرية تجاه القضايا المختلفة سياسياً وعلمياً وثقافياً، وتدعيم العلاقات مع المؤسسات العلمية وكافة الجهات الخدمية للطلاب.
- تنظيم الأنشطة الطلابية الرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، وتوسيع قاعدة المشاركة وتحفيز الطلاب على المشاركة وتشجيع المتميزين فيها.
- العمل على حل مشاكل الطلاب ومتابعة الشكاوى والتظلمات من طلاب الكليات والجامعات أمام الجهات الإدارية وتقديم كل سبل الدعم والمساعدة للطلاب أمام مجالس التأديب.
- التواصل مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الطلابية خارج الجامعة وعمل اتفاقيات معهم تحت إشراف الاتحاد وبموافقة الجهات المسئولة.

وبالنظر إلى أهداف الاتحادات الطلابية طبقاً للائحة الجديدة، فقد نصت صراحة على توسيع قاعدة المشاركة، وتحفيز الطلاب على المشاركة، وتشجيع المتميزين فيها، إضافة إلى تكوين الأسر والجمعيات والنوادي العلمية، وإضافة الأنشطة السياسية ضمن اهتمامات الاتحاد، فضلاً عن مساندة الطلاب أمام مجالس التأديب، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وحضور مجالس الكليات والجامعات لتمثيل مصالح الطلاب، مما يعد إضافة لأهداف الاتحادات الطلابية التي تدعم إيجابية الطلاب نحو المشاركة.

الدراسة الميدانية

تتناول هذه الدراسة محورين رئيسين هما:

أولاً: اجراءات الدراسة

وتشمل التعريف بالعينة، والأدوات، وإجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية.

١- عينة الدراسة

اختيرت العينة من كليات العلوم (كنموذج للكليات العملية) والآداب(كنموذج للكليات النظرية) والتربية (كنموذج للكليات المشتركة) بجامعات الفيوم والقاهرة والإسكندرية، اشتملت عينة الدراسة على ثلاثة فئات:

- فئة الطلاب وعددها (٩٠٩) من طلاب الفرقة الرابعة بالكليات المشار إليها سابقاً.
- فئة موظفو رعاية الشباب وعددها (٩٧) بالكليات المشار إليها سابقاً.
- فئة أعضاء هيئة التدريس وعددها (٢٠٠) بالكليات المشار إليها سابقاً.

٢- أدوات الدراسة.

- استبانة موجهة لطلبة الفرقة الرابعة بالجامعات المشار إليها سابقاً، وكذلك موظفي رعاية الشباب، ومكونة من محورين، الأول منها: المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية للاتحادات الطلابية، أما الثاني:واقع الدور الذي يلعبه في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة.
- استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المشار إليها؛ ومكونة من محورين، الأول منها: واقع الدور الذي تلعبه الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة، اما الثاني: مقترحات لتفعيل دور الاتحادات في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة.

٣- اجراءات التطبيق

ولحساب صدق الأدوات، تم عرض الأدوات للتحكيم على بعض أساتذة التربية والعلوم الاجتماعية، وتم تطبيقها على فئات العينة بعد اجراء التعديلات التي أسفر عنها التحكيم، أما حساب الثبات فتم استخدام طريقة ألفا كرونباح والتي أسفرت عن معامل ثبات للاستبانة الأولى (٠,٩٣)، ومعامل ثبات للاستبانة الثانية (٠,٩٢)

ثانياً: نتائج الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة الميدانية، يمكن الخروج ببعض الاستخلاصات النهائية وهي كما يلي:

أ- المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة من وجهة نظر الطلاب

جدول (١)

تحليل التباين بين استجابات طلبة الجامعات الثلاثة في المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة (حسب التخصص- البيئة أو الموقع الجغرافي).

المحـــور الأول	المتغير	مصـــــدر التباين	مجمـــوع المربعات	د.ح	متوســـط المربعات	"ف"	الدلالة
المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة	التخصص (كليات العلوم- الآداب- التربية)	بين المجموعات	14047	2	7023.66	10.939	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	699229	907	770.925		
		الكلي	713276	909	—		
المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة	الموقع الجغرافي (القاهرة- الفيوم- الإسكندرية)	بين المجموعات	10953	2	5476.73	8.340	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	673735	907	742.817		
		الكلي	684689	909	—		

١- يلاحظ أن استجابات الطلاب حول هذا المحور جاءت منخفضة، مما يدل على أن هناك نقصاً واضحاً في مدى معرفتهم بالاتحاد الممثل لهم، وقد ظهر ذلك جلياً في عدم معرفة الكثير من الطلاب بأنهم يدفعون رسوماً سنوية تذهب إلى خزينة الاتحادات الطلابية، ولا يعرفون آلية تشكيله، أو حتى كيفية علاقاته بأعضاء هيئة التدريس، موظفي رعاية الشباب، مما يدل على ضعف الاهتمام الطلابي باتحاد الطلبة وما يمثله من حقائق تنظيمية ووظيفية **إلا أن هذا النقص المعرفي يتحمل مسئوليته طرفان أصيلان هما:**

- **الاتحادات الطلابية،** حيث عجزت عن للبحث عن أنماط جديدة للتواصل مع الطلاب، واقناعهم بأنهم الممثل والمدافع عن مصالحهم، وجذبهم للمشاركة في الأنشطة الطلابية،

- **القاعدة الطلابية،** والتي يمكن وصفها بأن هناك قطاعاً كبيراً منهم إن لم يكن الأغلبية تعاني من سلبية مقصودة تجاه التعرف على الاتحادات الطلابية وأنشطتها، وربما كان السبب الرئيس في هذا عدم الوعي والإيمان برسالة

الاتحادات الطلابية، كان لها أكبر الأثر في اتهام أعضاء بأنها (شلة) من المنتفعين والمتسلقين، وتتفق الدراسة في هذا مع ما توصلت إليه (دراسة نادية رضوان ١٩٧٧، اميل فهمي شنودة ١٩٧٨، أحمد ربيع ضاهر ١٩٨٥، عماد جميل سعودي ١٩٩٢، إيناس أبو سيف ٢٠٠٠، نورهان الشيخ ٢٠٠٧)، بالرغم من التفاوت الزمني بين هذه الدراسات، إلا أن هذا يشير إلى أن الاتحادات الطلابية تواجه مشكلة في تواصلها مع الطلاب، والقصور في مدى الوعي والإيمان برسالتها تجاههم، حيث تعد مشكلة عميقة وراسخة الجذور منذ عدة عقود.

٢- أوضحت الدراسة وجود أثر للتخصص العلمي ونوعية الدراسة بالكليات على معرفة الطلبة بالحقائق التنظيمية والوظيفية للاتحاد، حيث توجد فروق دالة إحصائياً لصالح الكليات العملية وكليات التربية مقارنة بالكليات النظرية.

٣- كما أوضحت الدراسة وجود أثر للبيئة وموقع الجامعة الجغرافي على الجانب المعرفي للاتحاد، حيث توجد فروق دالة إحصائياً لصالح طلبة جامعة القاهرة، مقارنة بباقي الجامعات (الفيوم- الإسكندرية).

- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة أثر التخصص الدراسي، والموقع الجغرافي للجامعة والبيئة المحيطة بها على معرفة الطلبة بالاتحاد، حيث لم تناقشه الدراسات السابقة، فضلاً عن الأثر الزمني وما تمر به البلاد من أحداث متلاحقة، وانقسامات مشحونة تلقي بظلالها على الجامعة من فقدان للثقة في الآخر وعدم القبول به.

ب- المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة من وجهة نظر موظفي رعاية الشباب.

جدول (٢)

تحليل التباين بين استجابات موظفي رعاية الشباب بالجامعات الثلاثة في المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة (حسب التخصص- البيئة أو الموقع الجغرافي).

المحور الأول	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات	"ف"	الدلالة
المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة	التخصص (كليات العلوم- الآداب- التربية)	بين المجموعات	249.508	2	124.754	.796	.454
		داخل المجموعات	14881.114	95	156.643		
		الكلي	15130.622	97	—		
المعرفة بالحقائق التنظيمية والوظيفية لاتحاد الطلبة	الموقع الجغرافي (القاهرة- الفيوم- الإسكندرية)	بين المجموعات	1045.497	2	522.748	3.526	.033
		داخل المجموعات	14085.126	95	148.264		
		الكلي	15130.622	97	—		

١- جاءت استجابات موظفي رعاية الشباب حول هذا المحور منخفضة نسبياً، على عكس المتوقع من الجهة التي ظلت لسنوات طويلة تخطط وتنفذ جميع أنشطة الاتحاد، مما يدل على حاجتهم إلى التدريب وإعادة التأهيل؛ حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم تجاه الاتحاد.

٢- كما أسفرت الدراسة عن نتيجة مؤداها فقدان موظفي رعاية الشباب للرهبة والهيبة التي ظلوا يتمتعون بها لسنوات طويلة - في نظر أعضاء الاتحاد- وقد يرجع ذلك إلى اللائحة الجديدة، والتي سحبت العديد من الصلاحيات التي اكتسبوها على مدار عقود طويلة، وتحويلهم لجهة تنفيذية أشبه ما تكون بسكرتارية لمجلس الاتحاد، وكذلك فقدان الثقة في رعاية الشباب؛ لاتهامها بأنها محسوبة على النظام السابق وظلت تعمل تحت رعايته لفترات طويلة تسببت في تفريغ الاتحاد من محتواه، ومصداقيته.

٣- أوضحت الدراسة ضعف أثر التخصص العلمي ونوعية الدراسة بالكليات على الجانب المعرفي لموظفي رعاية الشباب ، حيث لا توجد فروق دالة إحصائياً بين الكليات العملية والنظرية وكليات التربية، أما أثر موقع الجامعة الجغرافي على معرفتهم، فقد جاء لصالح موظفي رعاية الشباب بجامعة الإسكندرية.

ج- واقع المشاركة السياسية بالجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها من وجهة نظر الطلاب

جدول (٣)

تحليل التباين بين استجابات طلبة الجامعات الثلاثة في واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها، (حسب التخصص- البيئة أو الموقع الجغرافي).

المحور الثاني	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات	"ف"	الدلالة
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	التخصص (كليات العلوم- الآداب- التربية)	بين المجموعات	15462.948	2	7731.47	8.307	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	1013563.6	907	930.729		
		الكلي	1029026.6	909	—		
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	الموقع الجغرافي (القاهرة- الفيوم- الإسكندرية)	بين المجموعات	1720.625	2	860.312	.888	.412
		داخل المجموعات	994056.32	907	968.866		
		الكلي	995776.95	909	—		

١- جاءت استجابات الطلاب حول هذا المحور منخفضة، مما يؤكد على انعزال الاتحاد عن القاعدة الطلابية التي أضحت لا تنتظر منه الكثير، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود للدور السياسي للاتحاد، برغم وجود لجنة سياسية وثقافية به.

٢- كما توصلت الدراسة إلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية التي يمارسها الطلاب من خلال الاتحاد، والتي أوضحت أن معظم استجابات الطلبة تقع في مجال أنشطة المتفرجين عن بعد، أي (متابعة دون مشاركة) طبقاً لتصنيف ميلبراث، برغم ما تشهده البلاد من زخم سياسي.

٣- كما أوضحت الدراسة عن تأثير نوعية الدراسة والتخصص بالكليات على واقع المشاركة السياسية التي يتيحها الاتحاد لطلاب الجامعة، حيث توجد فروق دالة إحصائياً لصالح الكليات العملية وكليات التربية مقارنة بباقي الكليات النظرية.

٤- كما أوضحت الدراسة ضعف تأثير موقع الجامعة الجغرافي على واقع المشاركة السياسية التي يتيحها الاتحاد لطلاب الجامعة، حيث لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعات الثلاثة (القاهرة- الفيوم –الإسكندرية).

د- واقع المشاركة السياسية بالجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها من وجهة نظر موظفي رعاية الشباب

جدول (٤)

تحليل التباين بين استجابات موظفي رعاية الشباب بالجامعات الثلاثة في واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها، (حسب التخصص- البيئة أو الموقع الجغرافي).

المحور الثاني	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات	"ف"	الدلا
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	التخصص (كليات العلوم- الآداب- التربية)	بين المجموعات	160.329	2	80.164	1.402	.251
		داخل المجموعات	5430.579	95	57.164		
		الكلي	5590.908	97	—		
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	الموقع الجغرافي (القاهرة- الفيوم- الإسكندرية)	بين المجموعات	36.953	2	18.476	.316	.730
		داخل المجموعات	5553.955	95	58.463		
		الكلي	5590.908	97	—		

١- جاءت استجابات موظفي رعاية الشباب حول هذا المحور متوسطة، مما يدل على الفتور لدى رعاية الشباب في متابعة واقع أداء اتحاد الطلبة ودوره في تنمية المشاركة السياسية لديهم؛ بسبب اللائحة الجديدة، فضلاً عن الانخفاض النسبي في مستويات الدعم المقدم منهم لتحفيز الطلاب وتشجيعهم على المشاركة في الاتحاد.

٢- كما أوضحت الدراسة عدم تأثير نوعية الدراسة والتخصص بالكليات على واقع المشاركة السياسية التي يتيحها الاتحاد لطلاب الجامعة، حيث لا توجد فروق دالة إحصائياً بين موظفي الكليات العملية والنظرية، وكذلك كليات التربية، وكذلك عدم تأثير موقع الجامعة الجغرافي على واقع المشاركة السياسية للاتحاد من وجهة نظر موظفي رعاية الشباب بالجامعات الثلاثة.

هـ- واقع المشاركة السياسية بالجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

جدول (٥)

تحليل التباين بين استجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الثلاثة في واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها، (حسب التخصص- البيئة أو الموقع الجغرافي).

المحور الثاني	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	متوسط المربعات	"ف"	الدلا
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	التخصص (كليات العلوم- الآداب- التربية)	بين المجموعات	1399.064	2	699.532	2.366	.097
		داخل المجموعات	58254.916	197	295.710		
		الكلي	59653.980	199	—		
واقع المشاركة السياسية في الجامعات المصرية، ودور اتحاد الطلبة تجاهها،	الموقع الجغرافي (القاهرة- الفيوم- الإسكندرية)	بين المجموعات	1313.847	2	656.924	2.218	.112
		داخل المجموعات	58340.133	197	296.143		
		الكلي	59653.980	199	—		

١- جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس حول هذا المحور منخفضة، مما يدل على تقصير أعضاء هيئة التدريس في أداء دورهم التربوي تجاه طلابهم، فضلاً عن ضعف المتابعة لواقع أداء اتحاد الطلبة، ودوره في تنمية المشاركة السياسية لديهم، وكذلك الانخفاض النسبي في مستويات الدعم المقدم منهم لتحفيز الطلاب وتشجيعهم على المشاركة في الاتحاد.

٢- وقد أوضحت الدراسة تأثير نوعية الدراسة والتخصص بالكليات على واقع المشاركة السياسية للاتحاد، لصالح الكليات النظرية، مقارنة بالكليات العملية وكليات التربية.

٣- كما أوضحت الدراسة تأثير موقع الجامعة الجغرافي على واقع المشاركة السياسية التي يتيحها الاتحاد لطلاب الجامعة لصالح جامعة الفيوم، مقارنة بجامعتي القاهرة والإسكندرية.

و – معوقات المشاركة السياسية للاتحاد

أوضحت الدراسة أن أكثر المعوقات التي اتفقت عليها الفئات المختلفة للعينة، ويمكن توضيحهاحسب الجهة المسئولة عنها:

١- المناخ العام للدولة وإدارات الجامعات (معوقات إدارية)

- صعوبة التواصل بين التيارات السياسية والفكرية فى الجامعة لعدم وجود أرضية مشتركة.
- التصادم الفكرى وتباعد الرؤى بين القيادات الجامعية وقيادات الاتحاد.
- انشغال بعض أفراد المجتمع الجامعى بالأداء الأكاديمى على حساب الأنشطة.
- قلة الوقت المتاح لمارسة أنشطة الاتحاد لازدحام اليوم الدراسى بالمحاضرات بسبب نظام الفصل الدراسى، وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لأداء الاتحاد لأدواره.

٢- معوقات ترجع إلى أعضاء الاتحاد (معوقات فنية)

- غياب الوضوح للدور المتوقع لأعضاء اتحاد الطلبة.
- ضعف دور الاتحاد فى جذب الطلاب للمشاركة فى الأنشطة المختلفة.
- ضعف الاهتمام بعقد ندوات أو لقاءات لمناقشة القضايا التربوية والمجتمعيه والسياسية.
- قلة الوقت المخصص لنشر ثقافة المشاركة السياسية.
- القصور فى توفير الاعلام الكافى عن مواعيد إجراء انتخابات اتحاد الطلبة.

٣- معوقات ترجع إلى القاعدة الطلابية نفسها(معوقات ذاتية)

- العزوف عن متابعة الاتحاد وأنشطته.
- التشكك فى أهداف المرشحين لرغبتهم فى تحقيق مصالحهم الشخصية.

- التخوف من الترشح للانتخابات خشية الفشل فيها.
- فقدان الثقة من القائمين على شئون الانتخابات وكذلك شفافية الاجراءات"

بعد عرض نتائج الدراسة الميدانية والوقوف على أهم المعوقات التي تعوق الاتحاد عن أداء دوره في تنمية المشاركة السياسية، فضلاً عن التعرف على آراء العينة في المقترحات التي تقدمت بها الباحثة؛ لذا يمكن الاستناد إليها في بناء التصور المقترح لتفعيل دور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر.

التصور المقترح

فى ضوء التحليل النظري والميدانى لجوانب الدراسة المختلفة، وما أسفر عنه من نتائج يمكن تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة فى مصر.

وفيما يلى أهم جوانب هذا التصور المقترح

أ . فلسفة واهداف التصور المقترح

تقوم فلسفة التصور المقترح على تفعيل دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة فى مصر من خلال تهيئة الوسط الجامعى لدعم المشاركة الطلابية المختلفة باعتباره البيئة العلمية التى تؤثر إلى حد كبير فى حياة طلابها ثقافياً وفكرياً.

ووفقاً لهذه الرؤية ، يسعى التصور المقترح إلى أن يكون بمثابة الاستجابة الملحة والضرورية لمواجهة التحديات التى تواجة اتحاد الطلبة، والتى قد تعوقه عن قيامه بدوره فى تنمية المشاركة السياسية، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فى دور الاتحاد، والمتغيرات التى تواجهه باعتبارها ركائز لبناء هذا التصور.

وتتمثل أهداف التصور المقترح فى :

- التأكيد على تنمية المسئولية المدنية والسياسية والأخلاقية للطلاب فى رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها .
- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعى وكلياته لدعم نشر ثقافة المشاركة فى الجامعة

- معالجة الآثار السلبية والمعوقات التى تحول دون مشاركة الطلاب فى الأنشطة المختلفة
- إعادة النظر فى وظائف اتحاد الطلبة بحيث تتعدى وظائفه الاهتمام والاقتصار على التصويت فى الانتخابات الطلابية، وتقديم الخدمة التطوعية إلى مشاركة الطلاب كمواطنين نشيطين داخل الحرم الجامعى وخارجه.

ب- أبعاد التصور المقترح

يستند التصور المقترح - طبقاً للإطار النظري ولنتائج الدراسة الميدانية- على ستة أبعاد أساسية لتفعيل دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة فى مصر هي:

١- البعد الخاص بنشر ثقافة المشاركة فى الجامعة.
٢- البعد الخاص باللائحة التنظيمية للاتحاد ، وتفعيل لجانه.
٣- البعد الخاص بالرقابة على آلية تشكيل اتحاد الطلبة، وكيفية أدائه لأدواره.
٤- البعد الخاص بزيادة تمويل الاتحاد.
٥- البعد الخاص بتبني خطة قومية لتنمية أدوار الاتحاد.
٦- البعد الخاص بالتقويم والمتابعة.

ج- آليات تنفيذ التصور المقترح

تشير الباحثة إلى أن أهم الطرق لتفعيل دور الاتحادات الطلابية في تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة في مصر، هي التغلب على العقبات الأساسية التي تواجه هذا الدور، وذلك من خلال تفعيل دور الطلاب، والارتقاء بمستواهم المهاري؛ ليتسنى لهم تنفيذ مهام وإجراءات يحتاجها الاتحاد، بالتعاون مع إدرات الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الأحزاب والحركات المدنية والسياسية، فضلاً عن المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحرية الرأي، وكذلك مؤسسات الدولة ذاتها، طبقاً لما أسفر عنه الإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية، وتشير الباحثة في هذا الجزء إلى هذه الآليات، وفقاً للترتيب الذي أسفر عنه المعالجة الإحصائية:

١- البعد الخاص بنشر ثقافة المشاركة فى الجامعة.

ويتم تنفيذ هذه المقترحات من خلال التعاون البناء بين اتحاد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وموظفي رعاية الشباب، وكذلك تقديم الدعم من إدارات الجامعات، ومثقفي البلاد وساستها من خلال المشاركة في الندوات الثقافية، والدورات التدريبية.

ويتضمن المقترحات التالية:

- تنمية الوعي السياسي والانتخابي لدى الطلاب من خلال اللجنة الثقافية والسياسية بالاتحاد

- عقد ندوات طلابية ثقافية للوصول إلى أرضية مشتركة بين التيارات الطلابية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الوعي والثقافة السياسية والاجتماعية لدى الطلاب.

- عمل دورات تدريبية في مجالات التوعية المدنية والسياسية داخل الجامعة، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية للمتقدمين لعضوية الاتحاد، وكذلك الحاصلين عليها؛ لرفع مستوى الكفايات لديهم،بما يمكنهم من أداء أدوارهم بفعالية ومهارة، وكذلك ضرورة اشتراك الهيئة المعاونة في الأنشطة الطلابية، وعدم اقصارها على أعضاء هيئة التدريس، لما في ذلك من حرمان لقطاع كبير من ممارسة الأنشطة الطلابية، والإفادة المتبادلة بين الهيئة المعاونة والطلاب، خاصة مع تقارب أعمارهم، وعقلياتهم، وربما تتوافق الميول والأفكار معاً أكثر من أي فئة أخرى.

- إبراز دور الاتحاد في معالجة قضايا ومشكلات الطلبة من خلال نشر أنشطة الاتحاد وأخباره

- عمل نشرات عن أشهر رموز الحركة الطلابية، لربط الطلاب لماضيهم،كدافع للانطلاق للمستقبل.

٢- البعد الخاص باللائحة التنظيمية للاتحاد، وتفعيل لجانه.

يقع العبء الأكبر في تنفيذ هذا البعد على عاتق الاتحاد؛ ليتسنى له التواصل مع الطلاب ومعالجة مشكلاتهم، من خلال تفعيل لجانه الحالية، واستحداث أخرى معاونة له، وإعادة النظر في آليات إقرار اللوائح بما يضمن مشاركة جموع الطلاب في الاتحاد منذ بدايته.

ويتضمن المقترحات التالية:

- توفير مقار لاتحاد الطلبة بالكليات والجامعات.

- تواصل أعضاء الاتحاد مع الطلاب من خلال المقابلات وصندوق الشكاوى ... إلخ.

- منح صلاحيات أكثر للطلاب من خلال اللائحة الطلابية، تمكنهم من استحداث اللجان التي يحتاجون إليها، بما يضمن تحقيق المرونة في الأداء، وعدم التقيد بنصوص تحجر على حرياتهم.
- تفعيل دور اللجان تجاه القضايا الطلابية مثل التأمين الصحي والأمن والكتب الدراسية ... وغيرها.
- التواصل مع اتحادات الطلبة في الدول الأخرى للاستفادة من خبراتها في مجال العمل الطلابي، مع الحفاظ على الهوية المصرية ومتطلباتها دون تقليد أو استهلاك للثقافات الأخرى.
- تفعيل اللجنة السياسية للاتحاد في تنفيذ الأنشطة السياسية، والسعي لاستقلالها عن اللجنة الثقافية، حتى يتم تحديد ملامح العمل فيها، وعدم ضياع هويتها ضمن الأنشطة الثقافية الأخرى.
- تعديل أسلوب إقرار اللوائح الطلابية من خلال عمل استفتاءات طلابية عليها قبل إقرارها.
- إضافة لجنة تهتم بتقديم الخدمة الطبية والصحية للطلاب من خلال التواصل مع الأطباء، وكذلك توفير العيادات الطبية بالكليات، حتى لا تكرر مأساة طالب حلوان، والذي دفع حياته ثمناً للتهاون في توفير العيادات الطبية بالكليات، وكذلك عربات الإسعاف.
- إضافة لجنة إعلامية، تجعل من أولوياتها تسويق الاتحاد أمام الطلاب، ونشر أخباره ودوره في مجال الأنشطة الطلابية، كأحد عوامل جذب لطلاب الجامعة، مما قد يساعدهم على الانخراط في أنشطة الاتحاد.

٣- البعد الخاص بالرقابة على آلية تشكيل اتحاد الطلبة، وكيفية أدائه لأدواره.

يحتاج تنفيذ هذه المقترحات إلى التعاون البناء بين اتحاد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وموظفي رعاية الشباب، وكذلك الإيمان بحق الطلاب في المعرفة عن الاتحاد ومراقبة أدائه، بل ومساءلة أعضائه وقتما يلاحظون تقصيره في أداء مهماته ومسئولياته تجاههم.

ويتم تقسيم هذه المقترحات كمايلي:

١/٣- مهام يختص بتنفيذها أعضاء الاتحاد وهي:

- نشر تقرير دوري عن الوضع المالي لاتحاد الطلبة.

- عقد جلسات استماع بين أعضاء الاتحاد وباقي الطلاب لبيان أهم الانجازات والتحديات التي يواجهها الاتحاد.
- توزيع استبانات على الطلاب للوقوف على آرائهم في أداء الاتحاد
- جدية الاتحاد في معالجة قضايا ومشكلات الطلاب داخل الجامعة

٢/٣- مهام يختص بتنفيذها إدارات الجامعات والكليات التابعة لها

- السماح للمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحرية الرأي بالإشراف على الانتخابات الطلابية.
- وضع ضمانات للحفاظ على أوراق المرشحين من التلاعب، وكذلك الزام الطلاب للمشاركة في الانتخابات الطلابية من خلال توقيع بعض الغرامات على المتخلفين منهم عن حضورها، وبالرغم من غرابة هذا المقترح الذي يبدو كأنه غير ديمقراطي حيث الفرض والالزام، إلا أنه يحمل بين طياته معنى آخر يستهدف جذب الطلاب للانتخابات، وخلال هذه الفترة يحدث الكثير من النقاشات التي قد تساهم في رفع مستوى وعي الطلاب الانتخابي والسياسي، مما قد يجعلهم يقبلون على الانتخابات مرة أخرى بإرادتهم الحرة.
- توفير كوادر إدارية مدربة لمعاونة أعضاء الاتحاد.
- تكوين لجنة طلابية منتخبة بالآلية التي يتفق عليها المسئولون عن الاتحاد، وممثلة لكافة السنوات الدراسية لمساءلة أعضاء الاتحاد، كما يكون لها (حق الفيتو)، وهو حق الاعتراض ووقف أي قرار يتخذه الاتحاد ولا يتسق مع مصلحة القاعدة الطلابية، على أن تكون بمثابة هيئات حكومية طلابية ديمقراطية، وبمعنى آخر تفعيل دور الجمعية العمومية من الطلاب لمحاسبة الاتحاد عن أدائه.
- المساواة في المعاملة بين جميع الطلاب من قبل الجهاز الإداري المسئول عن رعاية الشباب

٤- البعد الخاص بزيادة تمويل الاتحاد.

يتميز هذا البعد بوضع خاص بين أبعاد التصور المقترح، حيث عادة ما يمثل الحديث عن تحسين الأوضاع المالية وسبلها، عبئاً ثقيلاً حيث يحتاج تنفيذ هذه المقترحات إلى وعي مميز عند التعاطي معها، حتى لا تتسبب في إحداث إرباك

لأهداف الاتحاد، ووقوعه ضحية للممولين وأغراضهم، والتي قد تتنافى مع ثقافة الحرم الجامعي والتزاماته.

وتتضمن المقترحات التالية:

- الاستفادة من القدرات الطلابية الفنية والعلمية في عمل معارض تعود بالنفع على ميزانية الاتحاد، (وينفذه اتحاد الطلبة ومعاونيهم من أعضاء هيئة التدريس وموظفي رعاية الشباب.)
- زيادة المخصصات المالية الخاصة بأنشطة الاتحاد. (وينفذه إدارات الجامعات والكليات)
- فتح حساب بنكي للتبرعات لصالح مشروعات الاتحاد.(ينفذه اتحاد الطلبة بالتعاون مع الإدارات الجامعية)
- تعاقد الاتحاد مع رجال الأعمال لتنفيذ بعض المشروعات الخدمية الطلابية.(ينفذه الاتحاد ويشرف عليه الإدارات الجامعية المختصة)
- دعم الأحزاب والحركات المدنية والسياسية لأنشطة ومشروعات الاتحاد.(يتم وفق آليات محددة، وفي أضيق الحدود حتى لا يستطيع الفصيل الأوفر حظاً مالياً في السيطرة على العمل الطلابي، والترويج لأفكاره)

٥- البعد الخاص بتبني خطة قومية لتنمية أدوار الاتحاد.

ويتضمن المقترحات التالية:

- تبني مشروع قومي للشباب بعيداً عن الانتماءات والخلافات السياسية.
- إقرار مقررات دراسية حول ثقافة المشاركة وحقوق الإنسان وتطبيقاتها في الجامعة.
- وضع برامج قومية لتفعيل عملية التربية المدنية في الجامعات.
- الرجوع إلى نظام العام الدراسي الكامل بدلا من نظام الفصل الدراسي.
- استخدام استراتيجيات تدريسية حديثة لتنمية مهارات القيادة والمشاركة السياسية.

٦- البعد الخاص بالمتابعة والتقويم

تعد عملية المتابعة من العناصر الأساسية لنجاح تنفيذ أي عمل، حيث يمكن من خلالها تحديد المشكلات التي قد تظهر أثناء عملية التنفيذ وآليات التغلب عليها، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف. وفقاً للجدول الزمني والميزانية الموضوعة؛

وبذلك فهي تعد بمثابة تغذية مستمرة لتحقيق النتائج المرجوة بأقصى درجة ممكنة من الفعالية، وللقيام بعملية المتابعة يجب مراعاة ما يلي:

- تحديد الأهداف المرحلية للأنشطة الاتحاد، بقدر من المرونة تساعد على استيعاب مستجدات الأمور.

- وضع خطة عمل الاتحاد وفق الموارد البشرية والمالية المتاحة على أن تكون وفق جدول زمني محدد، وميزانية محددة، وبآليات تنفيذ وتقييم أيضاً محددة وواضحة.

- وجود فريق من خارج الاتحاد أو بمشاركة بعض أعضاء الاتحاد لمتابعة العمل وتقييم الوضع القائم باستمرار.

يسعى التقويم إلى تحديد نقاط القوة، وذلك للعمل على تقوية وتدعيم الممارسات الصحيحة والإنجازات التي تم تحقيقها، فضلاً عن تحديد نقاط الضعف؛ للتعرف على الجوانب التي تحتاج إلى تعديل والقيام بذلك. ومن ثم فإن التقويم يعد عملية متلازمة مع عملية المتابعة خلال جميع مراحل التصور المقترح لتقوية وتدعيم الجوانب الإيجابية وتصحيح الممارسات السلبية والخاطئة كما أسفرت عنها عمليات المتابعة السابقة، وهذا الأمر يمثل ضرورة حتمية لإشراك القاعدة الطلابية في تحقيقها، إذ أنها المستفيد الأول من رفع كفاءة وفعالية الاتحاد.

د- معوقات تنفيذ التصور المقترح

- صعوبة التحرر من أنظمة التعليم التقليدية، والاعتماد على الكتاب الجامعى كمصدر وحيد للمعرفة.
- عدم ملائمة الثقافة الأكاديمية لدعم ثقافة المشاركة.
- استمرار نظام الفصلين الدراسيين.
- تغليب الانتماء السياسى على المصلحة الطلابية.
- التشكك فى جدوى المشاركة وأهميتها.

هـ - مقترحات للتغلب على المعوقات التى قد تواجه تنفيذ التصور المقترح

- جعل تنمية المشاركة المدنية والسياسية للطلاب أحد معايير الهامة لاعتماد المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعة.

- الاعتراف باتحاد الطلبة كجهة تنفيذية مسئولة كباقى مؤسسات الدولة ملتزمة بواجباتها تجاه الطلاب من خلال شرعيتها المستمدة من نتائج الانتخابات الطلابية النزيهة .
- التأكيد على حق الطلاب فى تكوين جمعية عمومية من الطلاب، لها الحق فى مساءلة المسئولين من الطلاب فى اتحاد الطلاب عن أدائهم فى الوظائف التى تم انتخابهم لها.

ويكمن الحل الحقيقى لتفعيل دور الاتحاد، في ضرورة أن ينبع من الطلاب أنفسهم على أن يتوفر لديهم الدافع والرغبة الحقيقية فى تحسين أوضاعهم، فضلاً عن تحسين أوضاع المنظومة الممثلة لهم وهى اتحاد الطلبة، مستعينين بكافة الموارد المتاحة سواء كانت المادية كمصادر دخل الاتحاد أو بشرية من خلال الاستفادة من خبرات الكوادر الإدارية المدربة، وكذلك أعضاء هيئة التدريس من خلال عقد دورات تدريبية في مجال التوعية المدنية والسياسية داخل الجامعة، مما يسهم في الارتقاء بمستواهم الفني في أدائهم.

ورداً على من يدعون بعدم أحقية طلاب الجامعة في الاشتغال بالسياسية أو حتى الاهتمام بها، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه وبشدة، وهل يمكن مناقشة التعليم ومؤسساته بعيداً عن كونه قضية سياسية في المقام الأول، وبل وعلى العكس من ذلك تأثر كثيراً به وانعكست عليه قيم النظام السياسي.

ولعل ذاكرة التاريخ لا تزال تذكر ما قدمته الحركة الطلابية من إسهامات في الحركة السياسية في كل المجتمعات دون فارق بين المتقدم والنامي، وليس هناك أدل مثالاً وأكثر تعبيراً من الدور الرائد للحركة الطلابية عام ١٩٦٨، لذا ينبغي تذكير أجيال اليوم بما قدمته هذه الأجيال على مدار سنوات عدة؛ لتكون نبراساً مضيئاً لهم عند مواجهتهم لمستقبلهم، مثلما كانت صفحة مجيدة في تاريخ أمتهم.

المراجع

١ – وفاء محمد البرعي : **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

٢ – سناء عطا محمد يوسف: دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسيات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية – متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجا٢٠٠٠-٢٠٠٧) **رسالة ماجستير غير منشورة**، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،٢٠٠٩.

٣ – نادية محمد رضوان: "الاتحادات الطلابية واتجاهات الطلاب نحوها"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧.

٤ - عماد محمد جميل سعودي : إدارة وتنظيم الاتحادات الطلابية الجامعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأزهر،١٩٩٢.

٥ – مجدي محمد يونس : عوامل احجام الطلاب عن المشاركة في الاتحادات الطلابية، **المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي الأداء الجامعي (الكفاءة والفاعلية والمستقبل)**، جامعة عين شمس ، ٣١أكتوبر – ٢ نوفمبر ١٩٩٥.

6- Mehrdad, Mashayekhi: The Revival of the Student Movement in Post- Revolutionary Iran, **International Journal of Politics, Culture and Society**, Vol. 15, No. 2, Winter 2001.

7 - Naqshabandi, B; Makhadmih, D." The political participation of Jordanian students: Field research in the University of Jordan and Applied Sciences University",2002.

8- Towns, William C., The student union movement at the University of Kansas, 1913—1970, Ph.D., The University of Kansas, 2005, p.266.

٩ - إسلام محمد السيد علي حجازي: مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، مصر،٢٠٠٩.

10- Jungyun Gill & James Defronzo: A Comparative Framework for the Analysis of International Student Movements, **Social Movement Studies**, Vol. 8, No. 3, 203–224, August 2009. Available at **RoutLedge**.

١١ - علي عبد الرازق حلبي: **تصميم البحوث الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ١٤٢.

١٢ – المنصف وناس: **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص١.

١٣ – السيد الزيات: **التنمية السياسية– دراسة في علم الاجتماع السياسي**،ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١٨.

١٤ – حنان محمد إسماعيل يوسف: دور المادة الإخبارية التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٢.

١٥ – طارق محمد عبد الوهاب: مرجع سابق، ص ٩٠

١٦ – المرجع السابق، ص ٩٠.

17 - Jennifer L. Lawless & Richard L. Fox : "Political Participation of the urban Poor – Social Problems, Vol.48 , No.3, August 2001, Pp. 464 - 465

١٨ – سيف الدين عبد الفتاح: **قراءة في دفاتر المواطنة المصرية: الزحف غير المقدس:تأميم الدولة للدين**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٣.

١٩ – سعيد إسماعيل علي: **رؤية سياسية للتعليم**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥.

٢٠ – سهام محمود إبراهيم رزق: المشاركة السياسية للمرأة الريفية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠٠٥، ص ٧١.

٢١ – إسلام حجازي: مرجع سابق، ص ٢٦.

٢٢ – سلوى حسن العامري: استطلاع رأي الجمهور المصري في الأحزاب السياسية والممارسة الحزبية، **مؤتمر الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، المجلد الثاني، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٣٥٦:١٣٥٧.

٢٣ – إسلام حجازي: مرجع سابق، ص ٢٨.

٢٤ – صفاء محمد أحمد: "الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٨٨.

25 – -Stephaine C. MacLean: Election Legitimacy in the United States: Effects on Political Efficacy, Trust and Participation, **Thesis of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy**, Faculty of Arts and Sciences, University of Pittsburg, 2006, P.p. 38:41.

٢٦ – طارق محمد عبد الوهاب: مرجع سابق، ص ٨٨.

٢٧ – ثروت زكي علي مكي: وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧١.

٢٨ – أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.

٢٩ – أحمد ربيع ضاهر : الدور التربوي للاتحادات الطلابية في المدرسة الثانوية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٢.

٣٠ – جمهورية مصر العربية: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، مادة ٣١٨، ١٠ فبراير ٢٠١٣.